E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/C.7/1996/L.2/Add.1
13 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة الموارد الطبيعية
الدورة الثالثة
٦-١٧ أيار/مايو ١٩٩٦
البند ١٣ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة

مشروع التقرير

إضافة

المقرر: السيد محمد نواز خان

الفصل ــــــــــ

موجز

ألف - لمحة عامة

١ - قامت اللجنة، وفقا لولايتها، بتحديد ومتابعة المسائل ذات الأولوية المتعلقة بالمشاكل الطويلة الأجل والاتجاهات ذات الأهمية العالمية في مجال الموارد المعدنية والمائية، ولا سيما من حيث صلتها بالتنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر، وأسدت المشورة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق باتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرمجة وتنفيذ الأنشطة في منظومة الأمم المتحدة.

٢ - وأعربت اللجنة عن تقديرها للتعاون المشترك بين الوكالات الذي حدث بالفعل، ولا سيما فيما يتصل بالتقييم الشامل لموارد المياه العذبة في العالم، والشراكات العالمية في مجال المياه، والمبادرة الخاصة بأفريقيا داخل منظومة الأمم المتحدة والنظام العالمي للرصد البيئي: المياه. وحددت اللجنة توجهات ذات أولوية خاصة ضمن نطاق تلك المبادرات، كما حددت احتياجات مماثلة للتعاون المشترك بين الوكالات بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بالمعادن.

140596 140596 96-12190

باء - المياه [تستكمل فيما بعد]

جيم - المعادن

٣ - وأولت اللجنة اهتماما خاصا للمسائل المتصلة بالمعادن في سياق الأولوية التي أعطيت في المؤتمرات الدولية ذات الصلة بالحاجة الى التحول نحو أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة. ولاحظت اللجنة أن تعريف تلك الأنماط عليه أن يراعي المسائل الرئيسية المتعلقة بالمعادن: قدرة البيئة على استيعاب الآثار لاستعمال الموارد المعدنية واستدامة التزويد بالموارد المعدنية غير المتجددة أساسا وإمكانيات تعديل أنماط الإنتاج والاستهلاك عن طريق زيادة الفعالية في استعمال المعادن، والتكنولوجيات الجديدة، وإعادة التدوير والاستبدال. وعلاوة على ذلك، فقد تطلبت تلك المسائل المتصلة بالمعادن النظر في دورة المعادن بكاملها من استكشاف المعادن والكشف عنها مرورا باستخراجها وتجهيزها وتصنيعها واستخدامها وانتهاء باستردادها أو التخلص منها.

٤ - وخلصت اللجنة الى أن من المرجح أن يزداد الطلب العالمي في المستقبل المنظور، وذلك أساسا نتيجة لاستمرار الزيادة في عدد سكان العالم طوال معظم القرن القادم والطلب من أجل تحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية. وقد خلصت اللجنة أيضا إلى أن اتجاهات الطلب الحالية، وأنماط الاستهلاك المتسببة فيها غير قابلة للاستدامة، ولذا لا بد من أن ترتبط استراتيجيات الإبقاء على العرض باستراتيجيات فعالة للتحول نحو أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

٥ - وكانت الشواغل المتعلقة بالآثار البيئية والتنافس على استخدام الأراضي بعد ازدياد عدد سكان العالم تتمثل أيضا في انخفاض القدرة على تلبية الطلب من المعادن. ولذا، من المهم أن تمثل المسائل المتصلة بالتزويد من المعادن جزءا من النهج المتكامل الذي يُشجع على اتباعه إزاء إدارة الأراضي في جدول أعمال القرن ٢١.

٦ - أما المواعيد الزمنية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي والتكيف لحالة مستقرة نسبيا ومجتمع يسوده الإنصاف ويتحقق فيه توازن عام بين السكان وتوافر الموارد فهي ليست ضمن المستقبل المنظور بصورة معقولة. ولذا، يلزم أن ينصب التركيز على تجنب المشاكل المحتملة عن طريق تحسين استراتيجيات العرض الأمثل والكفؤ واستعمال الموارد المعدنية ذات أقل أثر بيئي ممكن.

٧ - ووفقا لـ "مبدأ التحوط" حددت اللجنة، في مشروع القرار الذي يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده، عددا من الخطوات الملموسة على الصعيد العالمي يمكن أن يساعد اتخاذها على إدارة الموارد المعدنية والآثار البيئية خلال فترات الانتقال نحو أنماط استهلاك أكثر استدامة.

٨ - ورأت اللجنة أن تنفيذ تلك الخطوات يتطلب توافر القيادة لدى منظومة الأمم المتحدة وقيامها بالتنسيق. واستعرضت اللجنة أيضا عددا من المسائل الاجتماعية والاقتصادية في قطاع المعادن، لها صلة بصفة خاصة بالبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وقررت أن المشكلة الأساسية، وهي تحسين قدرة تلك البلدان على جني الثمار الاقتصادية والاجتماعية لإمكاناتها من حيث إنتاج المعادن، ينبغي أن تمثل التركيز الأساسي لأنشطتها فيما بين الدورتين وفي جدول أعمال دورتها الرابعة.

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ اجراءات أو يوجه انتباهه إليها

ألف - مشروع قرار

٩ - توصي لجنة الموارد الطبيعية بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع القرار التالي:

إدماج المسائل الرئيسية المتصلة بالمعادن في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير الى أن جدول أعمال القرن ٢١ دعا الى تحديد أنماط استهلاكية متوازنة على المستوى العالمي يمكن أن تدعمها الأرض في المدى الطويل،

وإذ يشير أيضا الى أنه ذكر في جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية أن السبب الرئيسي لاستمرار التدهور في البيئة العالمية هو أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وخاصة في البلدان الصناعية، وهي مسألة تدعو للقلق البالغ، إذ تؤدي إلى زيادة وتفاقم الفقر والاختلالات،

وإذ يلاحظ أن الآثار المتعلقة بالسياسة والمترتبة على الاتجاهات والاسقاطات في أنماط الاستهلاك والإنتاج قد قُيِّمت في تقرير الأمين العام المقدم الى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة، المعقودة في عام ١٩٩٦[(١)] وأن اللجنة أيدت اتباع نهج قائم على الكفاءة الإيكولوجية وشددت على الحاجة إلى إيجاد توازن بين النُهج القائمة على جانب العرض وجانب الطلب،

وإذ يلاحظ أيضا أن لجنة الموارد الطبيعية قد قامت، في الورقة المعنية بالاستراتيجية التي أعدتها في فترة ما بين الدورتين والمعنونة "في سبيل التزويد المستدام بالمعادن في سياق جدول أعمال القرن ٢١"[(٢)]، بتحليل الآثار المترتبة على تلك النُهج المتعلقة بالسياسة بالنسبة لقطاع المعادن من حيث قدرة البيئة على استيعاب آثار استعمال الموارد المعدنية واستدامة التزويد بالموارد غير المتجددة أساسا وإمكانيات تعديل أنماط الإنتاج والاستهلاك من خلال زيادة الفعالية في الاستخدام وبواسطة التكنولوجيات الجديدة وإعادة التدوير والاستبدال،

---

(١) E/CN.17/1996/5 و Add.1.

(٢) E/C.7/1996/11.

وإذ يشير إلى أن تلك المسائل المتصلة بالمعادن تؤثر تأثيرا كبيرا على البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال والتي تسعى إلى اغتنام المزيد من الفوائد من التنمية المعدنية، وإذ يشير أيضا بناء على ذلك إلى الحاجة إلى تجنب الآثار غير المرغوبة بالنسبة لتلك الاقتصادات،

١ - يوجه انتباه لجنة التنمية المستدامة ومنظمات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية إلى الورقة المعنية بالاستراتيجية التي أعدت في فترة ما بين الدورتين والمعنونة "في سبيل التزويد المستدام بالمعادن في سياق جدول أعمال القرن ٢١"؛

٢ - يُثني على ويؤيد، من حيث المبدأ، التوصيات باتخاذ إجراءات ملموسة الواردة في قرارات لجنة الموارد الطبيعية ٤/٣ و ٥/٣ و ٦/٣ ويحث على إجراء دراسة وافية لوسائل التنفيذ من خلال البرامج ذات الأولوية المعنية وعن طريق زيادة فرص التعاون إلى أقصى حد بين الأطراف المهتمة.

باء - قرارات اللجنة التي يُوجَّه إليها انتباه المجلس

١٠ - يُوجَّه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى القرارات التالية للجنة:

القرار ١/٣ - الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المائية والمعدنية والتعاون المشترك بين الوكالات

إن لجنة الموارد الطبيعية،

إذ تحيط علما مع التقدير بالاستعراضات العامة القيِّمة المقدمة إلى اللجنة في كل من قطاعي المعادن والمياه وأيضا بالتقارير المقدمة من منظمات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية،

وإذ تعترف بقيمة عملية تقديم التقارير تلك بوصفها معلومات أساسية لمداولاتها من أجل إسداء المشورة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تعترف أيضا بأن اللجنة توفر منتدى فريدا للتفاعل بين الوكالات المنفذة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ونطاقا عريضا من الآراء العالمية، وأن المساهمة المباشرة من منظمات الأمم المتحدة في مناقشة اللجنة للمسائل والأولويات أمر مستصوب إلى حد كبير،

وإذ تلاحظ الفرصة القيّمة لتبادل المعلومات ووجهات النظر التي تتيحها خلال الدورة الحالية الندوة المتعلقة بالشركات والمجتمعات المحلية والتنمية المستدامة التي نظمتها شعبة إدارة البيئة والتنمية الاجتماعية التابعة لإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بالأمانة العامة،

١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الرابعة تقارير تتضمن استعراضات عامة مشابهة؛

٢ - تطلب من الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تزود أعضاء اللجنة بمعلومات ووثائق في الوقت المناسب عن المداولات والقرارات ذات الصلة التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية خلال فترة ما بين الدورتين؛

٣ - تدعو منظمات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية والمنظمات غير الحكومية إلى أن تنضم إلى اللجنة في مناقشة نشطة لبنود جدول أعمال اللجنة في الدورة الرابعة، وبالأخص الورقات المعنية بالاستراتيجية التي تعدها اللجنة.

القرار ٢/٣ - قضايا حماية البيئة واصلاحها الناجمة عن أنشطة صناعة التعدين

إن لجنة الموارد الطبيعية،

إذ تلاحظ مع التقدير تقرير الأمين العام المتعلق بأوجه التقدم الأساسية في تطوير وتطبيق أحدث التكنولوجيات الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من التدهور البيئي الذي يسببه تعدين الموارد المعدنية وتجهيزها[٣]،

وإذ تلاحظ أيضا أوجه التقدم الكبيرة المحرزة في أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال في السنوات الأخيرة، ولا سيما من جانب شركات التعدين الكبيرة، وفق ما هو مبين في مختلف المنشورات المتضمنة دراسات حالات إفرادية عن الممارسات البيئية، بما فيها الدراسات التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمجلس الدولي المعني بالفلزات والبيئة،

وإذ تلاحظ كذلك أن المشاريع السليمة بيئيا هي أيضا مشاريع سليمة اقتصاديا بصفة عامة وتوفر أساسا للتنمية الاجتماعية أفضل من التطورات القصيرة الأجل التي تتطلب معالجة باهظة التكاليف،

---

(٣) E/C.7/1996/10.

وإذ تسلم مع ذلك أن معرفة أكفأ التكنولوجيات السليمة بيئيا والقدرة على استخدامها قد لا تكونا موجودتين في أكثر البلدان النامية،

وإذ تسلم كذلك أن الحقائق الاقتصادية الملحة قد تعرض اعتماد الممارسات الملائمة للخطر،

١ - تشجع على تنمية دور منظومة الأمم المتحدة كمركز تنسيق لجمع ونشر المعلومات على أساس مستمر؛

٢ - تشجع أيضا على تعاون الوكالات الدولية للتمويل والبحث والمستثمرين مع البلدان المضيفة في إعداد وتنفيذ تقييمات الأثر البيئي وخطط الإدارة البيئية.

القرار ٣/٣ - القضايا المتصلة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن قطاع التعدين، ولا سيما في البلدان النامية وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

إن لجنة الموارد الطبيعية،

إذ تشير إلى إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية الذي جاء فيه أن مجموع ثروة دول العالم تضاعفت سبع مرات في السنوات الخمسين الأخيرة، ومع ذلك فإن الحالة في معظم البلدان النامية، وبخاصة بلدان أفريقيا وأقل البلدان نموا ظلت حالة حرجة وتتطلب اهتماما خاصا وإجراءات خاصة، وأن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بحاجة الى الدعم من المجتمع الدولي أيضا،

وإذ تشير إلى أن قطاع التعدين ينطوي على إمكانات هامة كبيرة لتضييق الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية،

وإذ تسلم بوجه خاص بالدور الهام الذي تقوم به غالبا تنمية الرواسب المعدنية الكبيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية،

وإذ تسلم أيضا أن التعدين الحرفي والصغير النطاق بإمكانهما أيضا أن يشرعا ويسهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل ظروف مناسبة،

---

(٤) E/C.7/1996/8.

وقد نظرت مع التقدير في تقرير الأمين العام المتضمن تقييما عن الفوائد التي يمكن أن تجنيها البلدان المضيفة من التدفق الوافد للأموال والتكنولوجيات من أجل التنمية المعدنية[٤] وتقرير الأمين العام المتعلق بالتطورات في مجال التعدين الصغير النطاق[٥]،

١ - تلاحظ أن استدامة التنمية بعد وقف العمليات في مشاريع التعدين القائمة على كثافة رأس المال والمتسمة بحياة تشغيلية محدودة تمثل مشاكل خاصة، ولهذا فهي تحث الحكومات على القيام في إطار نظمها التشريعية بوضع آليات لضمان اشتراك جميع الأطراف المعنية في عملية صنع القرار في كل مرحلة من مراحل وضع المشاريع المعدنية مع التركيز بوجه خاص على هدف جني الفوائد في الأجل الطويل؛

٢ - تحث الدول الأعضاء، فيما يتعلق بالتعدين الصغير النطاق، على وضع ترتيبات مؤسسية وتشريعية ملائمة يكون محورها الناس وتضفي الطابع الرسمي على الأنشطة الاقتصادية وتتيح إقامة تفاعل مناسب مع المؤسسات المالية الدولية وشركات التعدين المتعددة الجنسيات، وإمكانية الحصول على مساعدات منهما؛

٣ - تلاحظ الآثار الاجتماعية السلبية على المجتمعات المحلية التي تقترن في بعض الأحيان بتحويل ملكية الأصول المعدنية التي تملكها الدولة الى القطاع الخاص، ولا سيما في الحالات التي تكون فيها مؤسسات التعدين الحكومية مشتركة أيضا في صون المنشآت المدنية، وتستنتج أنه ينبغي استنباط خطط مبتكرة الى أقصى حد ممكن لتحويل الملكية الى القطاع الخاص على نحو يتم فيه كفالة أداء جميع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تؤدى سابقا؛

٤ - تقرر أن تكون المشكلة الأساسية المتمثلة في تحسين قدرة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على جني المنافع الاقتصادية والاجتماعية من طاقاتها للانتاج المعدني، المحور الأساسي للأنشطة التي تتخلل الدورات ولجدول أعمال دورتها الرابعة، وتطلب الى الأمين العام أن يعد ورقة مناقشة عن هذا الموضوع، بمساعدة من أعضاء اللجنة.

القرار ٤/٣ - الهيئة العلمية والتقنية الرفيعة المستوى المعنية بالتعدين والمواد

إن لجنة الموارد الطبيعية،

إذ تلاحظ الأدلة الساطعة التي تشير الى أن الاتجاهات الحالية للاستخدام المتزايد لكل من المعادن الفلزية وغير الفلزية هي اتجاهات غير مستدامة من ناحيتي الإمدادات والآثار البيئية على حد سواء،

---

(٥) E/C.7/1996/9.

وإذ تلاحظ أيضا الحاجة إلى أن تستند التغييرات المقترحة في أنماط الإنتاج والاستهلاك الى تقييمات تقنية وعلمية موثوقة وموضوعية للآثار الناشئة طيلة الدورة العمرية للاستخدام المعدني،

وإدراكا منها لعدم وجود هيئة تقنية علمية رفيعة المستوى ذات قاعدة تمثيلية عريضة تؤدي هذه الوظيفة حاليا،

وإذ تدرك المبادرات الحالية التي تقوم بها في هذا الميدان منظمات مختلفة، بضمنها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والتي تعتبر، وإن كانت أضيق نطاقا، مبادرات مستقلة ومتطورة،

١ - تؤيد الحاجة إلى إنشاء هيئة رفيعة المستوى معنية بالتعدين والمواد لتقييم التقدم التكنولوجي صوب الاستغلال والإستعمال المستدامين للموارد المعدنية من خلال تحسين الكفاءة، والتكنولوجيات الجديدة، والبدائل وإعادة التدوير، ولتقديم تقارير عن ذلك؛

٢ - توصي أن تجري المنظمات المشار إليها أعلاه، في ضوء ورقة الاستراتيجية التي أعدتها لجنة الموارد الطبيعية[٢]، مشاورات مع بعضها بعضا ومع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الملائمة (مثل المجلس الدولي المعني بالفلزات والبيئة) بهدف إقامة شراكة لتأدية الوظائف العلمية والتقنية المقترحة بطريقة شاملة وموثوقة.

القرار ٥/٣ - البرامج العالمية لرصد الأراضي

إن لجنة الموارد الطبيعية،

إذ تلاحظ أن هناك حاليا فجوة واسعة في البرامج العالمية لرصد البيئي، من حيث أن البرامج الحالية لا تعالج التغير الكيميائي الطبيعي لسطح الأرض ولا تتناول التغيرات الناشئة عن العمليات الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان،

وإذ تلاحظ أيضا أن مشروع وضع الخرائط الجيوكيميائية الدولي الذي ترعاه منظمة الأمم المتحدة للعلم والتربية والثقافة (اليونسكو)، والاتحاد الدولي للعلوم الجيولوجية قد أعد بالفعل مخطط عمل شامل لبرنامج من هذا القبيل،

وإذ تسلم أيضا أن الأنشطة البرية هي مصدر الشطر الأعظم من التلوث لكل من المياه العذبة والبيئة البحرية، ولهذا فإن برنامجا لرصد الأراضي سيكمل البرامج الحالية ويرفع من شأنها

الى حد كبير، ولا سيما البرنامج المتعدد الوكالات، برنامج المياه التابع للنظام العالمي للرصد البيئي، الذي يهدف الى مراقبة المياه العذبة من أجل التنمية تحت رعاية منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ تسلم كذلك أن وضع برنامج تكميلي للأراضي تابع للنظام العالمي للرصد البيئي سيكون وثيق الصلة بمنظمة الأغذية والزراعة وبدورها كوكالة رائدة في تنسيق إدارة متكاملة للأراضي بموجب جدول أعمال القرن ٢١،

١ - تؤيد الحاجة الى وضع قاعدة بيانات جيوكيميائية عالمية من أجل توفير مساهمة أساسية في إدارة الموارد والإدارة البيئية على نحو موضوعي وفعال؛

٢ - توصي أن تتشاور منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع بعضها بعضا، في ضوء ورقة الاستراتيجية التي أعدتها اللجنة[٢] ومخطط العمل الذي أعده مشروع وضع الخرائط الجيوكيميائية الدولي والخبرة المكتسبة من برنامج المياه التابع للنظام العالمي للرصد البيئي وذلك بهدف صياغة خطة للتنسيق مع الوكالات الوطنية من أجل استحداث قاعدة بيانات عالمية جيوكيمائية.

القرار ٦/٣ - قاعدة المعارف العالمية بشأن جهد الموارد المعدنية

إن لجنة الموارد الطبيعية،

إذ تلاحظ أن من الضروري ربط الاستراتيجيات الرامية الى الانتقال الى أنماط مستدامة من انتاج واستهلاك المعادن بالاستراتيجيات الرامية الى المحافظة على الإمدادات، وأن هدف ضمان الاستخدام الأمثل والأكفأ للموارد المتاحة بأقل حد ممكن من الأثر البيئي يستلزم تلبية الطلب من أكفأ الموارد على الصعيد العالمي،

وإذ تلاحظ كذلك أن الضغوط السكانية والآثار البيئية المرافقة تتسببان في زيادة التزاحم الشديد على استخدام الأراضي بحيث أضحى من المهم النظر في قضايا الإمدادات المعدنية في إطار النهج المتكامل لتخطيط وإدارة الموارد الأرضية، وفق ما هو مقترح في جدول أعمال القرن ٢١،

وإذ تضع في اعتبارها أن إدارة المنتجات تتطلب، عملا بالمبدأ الوقائي، أن تتاح المعلومات المتعلقة باستدامة الإمدادات خلال فترة الانتقال الى أنماط مستدامة من الاستهلاك والإنتاج،

وإذ تدرك أن هذه المسائل تحظى بأهمية خاصة لدى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية،

١ - تؤيد الحاجة الى استحداث قاعدة معارف عالمية بشأن جهد الموارد المعدنية، من ناحية مجالات الموارد الممكنة، وذلك من أجل ادماجها بالمعلومات الأخرى المتعلقة باستخدام الأراضي لتكون بمثابة جزء أساسي من نهج متكامل لتخطيط وإدارة الموارد الطبيعية؛

٢ - توصي أن تنظر الأمانة العامة للأمم المتحدة بالتشاور مع منظمة الأغذية والزراعة واللجان الإقليمية وصناعات التعدين الدولية. في الاحتياجات التفصيلية لقاعدة المعارف هذه، وذلك في ضوء ورقة الاستراتيجية التي أعدتها اللجنة[٢]، وفي الطرق التي يمكن تحقيقها فيها، بما في ذلك الشروع بها من خلال مشروع إقليمي رائد.

- - - - -